حيث يعتمد الأول على المبادئ الأساسية للقانون المدني والكتابة القانونية، مع التركيز على سيادة القانون وفصل السلطات، بينما يركز الثاني على قوة الدستور والرقابة الدستورية، وعلى الرغم من تباين بعض المبادئ، فإن كلا النظامين يتفقان على أهمية القانون المكتوب، مما يعكس تفاعلًا مثمرًا بين التقاليد القانونية اللاتينية والجرمانية، ويؤكد على استمرارية التطور والتحديث في إطار العائلة القانونية الأوروبية.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي